أعمال دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية

The work of the Internal Audit circle of banking institutions

مركان محمد البشير	الحاج أحمد فوزي	عوادي مصطفى
المركز الجامعي تيسمسيلت – الجزائر	جامعة الوادي – الجزائر	جامعة الوادي – الجزائر
morkane.mohammed@univ-ghardaia.dz	Faouzi571@yahoo.fr	Pr.aouadi@gmail.com

Published:30/06/2020 | Accepted: 28/05/2020 | Received:30/04/2020

ملخص:

مع تطور الاقتصاديات الدولية واتساع شبكة المعاملات التجارية العالمية وانتعاش نشاط الأسواق المالية ومواكبهم من الاستغلال المطرد لتكنولوجيات الاعلام والاتصال، فقد تشعبت وتعدد أعمال وأنشطة المؤسسات البنكية، وهو مانجم عنه تفرع أقساما وتعقد مهامها وكثرة تدخلاتها وتنوع العمليات البنكية التي تقومبها، مما اقتضى وحتم ضرورة تبني الإدارة الرشيدة في التسيير البنكي وتفعيل أجهزة الرقابة بها.

إن تفعيل الرقابة في المؤسسات البنكية لا يتم إلا بتوافر وبتجسيد مجموعة من الآليات والتي من أهمها نجد التدقيق الذي يمارس على مستوى جهات متخصصة داخل المؤسسات البنكية والمتمثلة في لجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي، فهاته الأخيرة تقوم بمهام محددة وبمجموعة من الأعمال المسطرة.

كلمات مفتاحية: مؤسسات بنكية؛ تدقيق؛ تدقيق داخلي؛ دائرة تدقيق داخلي.

تصنيف JEL: M 40، M 42. M 49.

Abstract :

With the development of international economies, the global network of commercial transactions, the resumption of activity on the financial markets, and the regular exploitation, which accompanies information and communication technologies, they have diversified and multiplied the activities of banking institutions, the need to adopt good governance in banking management and activate its supervisory bodies.

Activation of supervision in banking establishments is only possible through the availability and implementation of a set of mechanisms, the most important of which is the audit carried out at the level of specialized bodies within the banking establishments represented by the audit committee and the internal audit circle, the latter exercising specific missions and a set of work.

Keywords: banking institutions, auditing, internal audit, internal audit circle.

Jel Classification Codes :M 40, M 42, M 49.

*المؤلف المرسل: مركان محمد البشير، الإيميل المهني: morkane.mohammed@univ-ghardaia.dz

1. مقدمة:

بغية مزاولة المؤسسات البنكية لنشاطها بفعالية وأداء متميزين يعودان عليها بالرقي والازدهار في معاملاتها، وتقليلا للمخاطر البنكية التي تحيطها، وجب تفعيل مختلف أجهزة الرقابة بالمؤسسات البنكية لاسيما الرقابة الداخلية على جميع المستويات، الداخلية والخارجية، لتفعيل الرقابة في المؤسسات البنكية وجب توفير وتجسيد مجموعة من الآليات الفعالة والتي من أهمها نجد التدقيق الداخلي، والذي يعتبر من أبرز الآليات الرقابية التي تساهم بشكل فعال في تفعيل الحاكمية المؤسساتية في المؤسسات البنكية.

إن التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية يمارس على مستوى مصالح متخصصة في ذلك وتضطلع بتلك المهمة، ومن أهم تلك المصالح المتخصصة نجد دائرة التدقيق الداخلي التي تعتبر من أهم أجهزة الرقابة الداخلية في المؤسسات البنكية والتي تساهم بشكل كبير وفعال في كشف مواطن الاختلالات والانحرافات والتجاوزات ناهيك عن مساهمتها في التقليل من المخاطر البنكية.

✓ **الإشكالية:**

وعليه: **ما هي مختلف الأعمال التي تقوم بها دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية؟**

✓ **الأسئلة الفرعية:**

بغية الإجابة المفصلة عن السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية؟
- ما هي دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية؟ وها هي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟
- ما هي الأقسام المكونة لدائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية؟
- ما هي العلاقة التي تربط دائرة التدقيق الداخلي بالمستويات الإدارية المختلفة في المؤسسات البنكية؟
- ما هو دليل الإجراءات المحدد لعمل دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية؟
- ما هي خطة عمل دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية؟

✓ **أهمية وأهداف البحث:**

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى التطرق إلى معرفة خطة العمل التي تعتمدها دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية لتفعيل الرقابة، وذلك باعتبار أن دائرة التدقيق البنكي هي من أهم الأجهزة التي تضطلع بعملية التدقيق والتي تعتبر من أهم الآليات التي تساهم في تفعيل وتجسيد مبادئ الحاكمية المؤسساتية في المؤسسات البنكية، من جهة، ووسيلة للتقليل من المخاطر البنكية من جهة أخرى.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يلي:

- إعطاء نظرة شاملة ومختصرة عن دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية، وتحديد أهدافها وعلاقتها بالمستويات الإدارية الأخرى في البنك؛
- عرض خطة عمل دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية.

✓ **تقسيمات البحث:**

قمنا بتقسيم البحث إلى النقاط التالية:

- مدخل عام عن دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية؛
- خطة العمل التي تعتمدها دائرة التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكي.

2. مدخل عام عن دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية:

مع تطور أعمال وأنشطة المؤسسات البنكية أصبح لزاما تطوير وتنظيم التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله، وذلك من خلال تفعيل دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية، بحيث تهتم بفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد إدارة البنك بالمعلومات وبالتالي تجسيد الإدارة الرشيدة في المؤسسة البنكية.

2. 1. مفهوم التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية:

التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية هو وظيفة مستقلة تنشأ داخل المؤسسة البنكية لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في المنشأة وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للمؤسسة البنكية. (عبد الله، 2012، ص ص: 135-136) بحيث تكمن أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية فيما يلي (المطارنة، 2006، ص ص: 206-207):

- تقويم وتحسين فاعلية الرقابة؛
- توفير الحماية اللازمة لأصول البنك؛
- تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر؛
- التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة؛
- تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ والاختلاس؛
- تقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها؛
- مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها؛
- زيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط الاستراتيجيات وتوفير المعلومات؛
- مساعدة جميع أعضاء البنك على تأدية مسؤولياتهم بفعالية، وذلك من خلال تزويدهم بالتحليلات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها.

فالتدقيق الداخلي على مستوى المؤسسات البنكية يسعى إلى اكتشاف مواطن الخطأ والاختلالات والانحرافات والتجاوزات التي تحدث أثناء قيام المؤسسات البنكية بمختلف أنشطتها ومهامها مع العمل على تصحيحها وتقديم الحلول والنصائح لتجاوزها وتداركها، كما أنه يساهم في تفعيل إدارة المخاطر من أجل الحيلولة دون وقوع الخسائر أو التقليل من حدتها.

ويمكن تلخيص مبررات وجود التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية بما يلي (البجيرمي، 2010-2011، ص ص: 74-75):

- للبنك أصول وموجودات يجب عليه حمايتها من خلال التأكد من صحة الحسابات الموجودة بالدفاتر والسجلات؛
- وجود إمكانية التلاعب في العمليات البنكية خاصة بعد حدوث ظاهرة المكننة في البنوك، مما أتاح المجال المناسب لحدوث تلك التجاوزات؛
- علاقة الرقابة الداخلية والتدقيق بسياسات التوظيف حيث تبدو هذه العلاقة في تشجيع الموظف الدقيق والصادق بعمله ومعاقبة الموظف المقصر بالاعتماد على تقارير المدقق البنكي؛

- إن البنوك تقوم بالعديد من المعاملات ضمن الأقسام العديدة فيها ابتداء بالودائع ومرورا بالكمبيالات والاعتمادات والتسهيلات الائتمانية وما يتبع ذلك من المعاملات المختلفة، لذلك فإن تبعا إلى هذا التنوع في العمليات البنكية تبدو الحاجة الملحة إلى وجود التدقيق البنكي؛
- إن عدد المتعاملين مع البنك كبير جدا، لا يأتون صدفة وإنما هناك ما يسمى بالعميل الدائم (المستقر) لذلك كان لزاما على البنك أن يوفر الثقة لهذا العميل بالحفاظ على سمعة البنك من خلال إدراك العميل بعدم وجود أية تلاعبات أو اختلاسات في هذا المصرف كنتيجة حتمية لتوفير جهاز رقابة وضبط فعال.

2. 2.مفهوم دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية:

دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية هي جهاز فني تابع للإدارة العليا للمؤسسة البنكية، تقوم بمختلف أشكال التدقيق والرقابة للهيكل التنظيمي للمؤسسة البنكية ولجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، وحماية أصول المؤسسة البنكية من السرقة أو التلف أو الضياع، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة. (عبد الله، 2004، ص ص: 228-229)

تمارس دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية أعمالها بوسائل عدة منها الجرد الفعلي المفاجئ، والزيارات الدورية(التفتيش)، والتدقيق المحاسبي والتدقيق الإداري وفحص الأنظمة المختلفة المالية والإدارية والمحاسبية للتأكد من أنها تضمن الرقابة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي، وترفع دائرة التدقيق الداخلي نتائج أعمالها على شكل تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو لجنة التدقيق وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، ومن ثم متابعة هذه التقارير حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.(عبد الله، 2012، ص94)

2. 3. الأهداف التي تسعى دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية إلى تحقيقها:

تعمل دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية بمهنية واستقلالية في مساعدة الإدارة على تحقيق الأهداف وإضافة قيمة للمؤسسة البنكية وتحسين عملياتها ومساعدتها على النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية، وذلك من خلال التحقق من صحة وسلامة نشاطاتها المختلفة ومدى التوافق والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الموضوعة وتحديد مدى كفايتها، بالإضافة إلى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وميثاق الواجبات الأخلاقية وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في المؤسسات البنكية والالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحاكمية المؤسسية. (دائرة التدقيق الداخلي، http://www.cbj.gov.jo)

وعليه، تسعى دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي (التدقيق الداخلي في البنك وظيفيا، ص 1):

- التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- تقييم الموارد المتاحة للتثبت من استغلالها بالشكل الأمثل؛
- مراجعة مصداقية وموثوقية المعلومات المالية ومدى الإعتماد عليها؛
- فحص الوسائل المستخدمة لحماية الأصول والتحقق من الوجود الفعلي لها؛
- تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المؤسسة البنكية؛
- فحص وتقييم وتحسين كفاءة وكفاية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية في المؤسسات البنكية؛

- تقديم التوصيات المتعلقة بتطوير وتحديث نظم وإجراءات العمل المطبقة في المؤسسات البنكية من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها؛
- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر والأنشطة في المؤسسة البنكية بالإضافة إلى الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الممتلكات والموجودات؛
- مراجعة نظم وإجراءات العمل النافذة للتحقق من مدى توافقها وانسجامها مع القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات والمنهجيات والخطط الموضوعة وتحديد مدى كفايتها ودرجة الالتزام بها.

2. 4. الأقسام المكونة لدائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية:

لا يوجد تقسيم واضح ومحدد لدوائر التدقيق الداخلي وإنما يتم تقسيمها بناء على ما يمكن مساعدة الدائرة على تحقيق أهدافها ومن هنا فإنه يمكن تقسيم دائرة التدقيق الداخلي كما يلي (التدقيق الداخلي في البنك وظيفيا ص 1):

✓ **قسم تدقيق أنشطة أنظمة المعلومات:** وهو قسم متخصص يعمل على تقييم وفحص تطبيق الإجراءات ذات العلاقة في عمل دائرة أنظمة المعلومات في البنك.

✓ **قسم الخدمات الاستشارية والعمليات الخاصة:** وهو قسم يعمل على تقييم الإجراءات الموضوعة ونقد الإجراءات في حال عدم كفاءة وفعالية الأنشطة بالإضافة إلى قيامه بتنفيذ العمليات الخاصة التي تطلب من دائرة التدقيق الداخلي كعضوية اللجان بصفة مراقب.

✓ **قسم الخدمات التأكيدية:** وهو قسم يعمل من أجل التأكد من قياس مدى الالتزام لمعايير محددة قد تكون هذه المعايير هي إجراءات عمل، تعليمات أو تعميمات داخلية، قوانين وتشريعات معمول بها ومن أجل القيام بهذه الخدمات وبناء على مبدأ التخصصية في العمل فإنه يتوجب تقسيم الفرق داخل هذا القسم إلى الفرق التالية:

- **فريق تدقيق أنشطة الائتمان:** ويرتبط هذا الفريق بتدقيق أنشطة الائتمان بجميع أشكالها (أفراد، شركات) يعمل الفريق على تحديد الأهداف المراد تحقيقها خلال جولة التدقيق مثل التأكد من الالتزام بإجراءات العمل الموضوعة لدوائر الائتمان وتنفيذ عمليات الائتمان وبناء برنامج عمل يوضح الأنشطة المراد فحصها والإجراءات المراد فحصها والمستويات المسؤولة عن تنفيذ تلك الإجراءات وفحصها داخل الدوائر ذات العلاقة بأنشطة الائتمان.
- **فريق تدقيق الدوائر المساندة:** ويرتبط هذا الفريق بتدقيق أنشطة الدوائر المساندة مثال ذلك دائرة الشؤون الإدارية والموارد البشرية، دائرة الشؤون المالية، يعمل الفريق على تحديد الأهداف المراد تحقيقها خلال جولة التدقيق مثل التأكد من الالتزام بإجراءات العمل الموضوعة للدوائر المراد تدقيقها وبناء برنامج عمل يوضح الأنشطة المراد فحصها والإجراءات المراد فحصها والمستويات المسؤولة عن تنفيذ تلك الإجراءات وفحصها داخل الدوائر ذات العلاقة بأنشطة الائتمان.

- **فريق تدقيق الفروع والعمليات البنكية وأعمال الخزينة:** ويرتبط هذا الفريق بتدقيق الفروع التابعة للبنك بالإضافة إلى دائرة العمليات المصرفية وأعمال الخزينة نظرا لارتباطها بأعمال الفروع. يعمل الفريق على تحديد الأهداف المراد تحقيقها خلال جولة التدقيق مثل التأكد من الالتزام بإجراءات العمل الموضوعة للفروع أو العمليات البنكية وبناء برنامج عمل يوضح الأنشطة المراد فحصها والإجراءات المراد فحصها والمستويات المسؤولة عن تنفيذ تلك الإجراءات وفحصها داخل الفرع أو دائرة العمليات.

2. 5. العلاقة التي تربط دائرة التدقيق الداخلي بالمستويات الادارية المختلفة في المؤسسات البنكية:

لدائرة التدقيق الداخلي علاقة ببعض المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسات البنكية، تلك العلاقة مكونة كالتالي (التدقيق الداخلي في البنك وظيفيا، ص 1):

- ✓ **مدراء الدوائر:** تخضع جميع الإدارات والدوائر والعمليات والأنشطة في المؤسسة البنكية إلى التدقيق وفق منهجية واضحة ومتفق عليها مع مختلف الدوائر.
- ✓ **المدير العام للمؤسسة البنكية:** يتبع مدير دائرة التدقيق الداخلي إلى المدير العام للمؤسسة البنكية بما يخص الأمور الإدارية واللوجستية ومنها على سبيل المثال الاجازات والمغادرات.
- ✓ **لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة:** تتبع دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق بما يخص الأمور الفنية ومنها على سبيل المثال: تعيين مدير التدقيق الداخلي، تقييمه، عزله، المصادقة على ميثاق التدقيق الداخلي والمصادقة على موازنة الدائر، المصادقة على خطة الدائر، تحديد الرواتب والمكافآت والزيادات السنوية لموظفي دائرة التدقيق، إقرار خطة التدريب الخاصة بموظفي الدائرة، مناقشة تقارير التدقيق الداخلي ورفع تقارير اللجنة إلى مجلس الإدارة.

2. 6. دليل الإجراءات المحدد لعمل دائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية:

يتضمن هذا الدليل على تفاصيل لمنهجية العمل في الدائرة والتي عادة ما تتكون من المراحل التالية (التدقيق الداخلي في البنك إداريا، ص3) (الموقع الإلكتروني لجمعية البنوك في فلسطين):

- ✓ **التخطيط:** وتتكون من مراحل اعداد خطة التدقيق الداخلي المستندة إلى المخاطر التي يتعرض إليها البنك وتوزيع الخطة على فترات زمنية عادة ما تكون سنة وتقسيم الموارد المتاحة للدائرة والمهمات التي سيتم تنفيذها.
- ✓ **التنفيذ:** وتتكون مرحلة التنفيذ من تطبيق الإجراءات التدقيقية على المهمات المخطط لها واعداد برامج المراجعة وقوائم الفحص التي تقسم بناء على الأنشطة المراد تدقيقها والإجراءات الواجب القيام بها من قبل فريق التدقيق لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها من مهمة التدقيق وهنا يتوجب الإشارة إلى أهمية تحديد الأهداف المراد تحقيقها خلال جولة التدقيق قبل البدء بها واعداد برامج العمل وقوائم الفحص الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.
- ✓ **اعداد التقارير:** وتتكون هذه المرحلة من اعداد مسودة التقرير الأولي لنتائج التدقيق الداخلي وما يلي ذلك من مناقشة نتائج التدقيق مع الدوائر التي تم التدقيق عليها وإصدار التقرير بشكله النهائي.
- ✓ **المتابعة:** وتتكون مرحلة المتابعة من اعداد خطة لمتابعة خطط وإجراءات الإدارة بالمؤسسة البنكية لمعالجة ملاحظات التدقيق الداخلي ومراقبة التقدم في الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة أو أن الإدارة قبلت المخاطر بعدم اتخاذ الاجراء التصحيحي.
- ✓ **الهيكل التنظيمي للدائرة:** ويعمل الهيكل التنظيمي على توضيح المستويات الإدارية داخل الدائرة وخطوط الاتصال والتواصل فيها ومع غيرها.
- ✓ **الوصف الوظيفي:** ويكون الوصف الوظيفي على مستوى الموظف بحيث يوضح المهام المطلوبة والمسؤوليات والتبعية الإدارية والمؤهلات المطلوبة وأنواع التقارير التي يعدها كل موظف ويتوجب مراجعة الوصف الوظيفي بشكل سنوي وتسليمه إلى الموظف وتوقيع الموظف عليه بما يفيد الاطلاع وإقرار لما هو مطلوب منه.

3.خطة العمل التي تعتمدها دائرة التدقيق الداخلي في المؤسسات البنكية

تتناول خطة التدقيق لدائرة التدقيق الداخلي بالمؤسسات البنكية أربعة برامج تدقيق.

3. 1. برنامج تدقيق الأعمال الإدارية والتنظيم الداخلي للمؤسسة البنكية:

تقوم دائرة التدقيق الداخلي فيما يخص تدقيقالأعمالالإداريةوالتنظيمالداخليللمؤسسةالبنكيةبما يلي (عبد الله، 2012، ص ص: 166-168):

- ✓ تدقيق مدى انضباط الموظفين وتقيدهم بالتسلسل الوظيفي؛
- ✓ اقتراح نماذج المطبوعات اللازمة لعمليات البنك بالتعاون مع الدوائر والأقسام المختصة؛
- ✓ دراسة النقص أو الفائض الحاصل في جهاز كل دائرة، وبالتالي في جهاز البنك، وتقديم الاقتراحات اللازمة لمعالجة ذلك؛
- ✓ مراقبة سلامة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والمدير العام واللجان المختصة، والتأكد من أن هذه القرارات نفذت في الوقت المناسب؛
- ✓ تدقيق مدى تقيد الموظفين بالتعليمات النافذة وتأديتهم لواجباتهم على أكمل وجه، وكذلك دراسة نشاط العاملين وإنتاجيتهم وكفاءتهم وخبرتهم ووجدانهم المسلكي؛
- ✓ تدقيق الأمور المتعلقة بأبنية وعقارات البنك من نواحي وجود سندات التمليك ومكان حفظها، وإجراءات التأمين، والحراسة في أوقات الدوام وخارجه، ونظافة البناء؛
- ✓ تدقيق مدى انتظام العمل في الأقسام، وفيما إذا كان موزعا بالتكافؤ بين الموظفين، وهل هناك تأخير في إنجاز العمليات، وهل يعود إلى التقصير أو الإهمال أو النقص في الجهاز؛
- ✓ دراسة مشاريع الأنظمة والتعليمات والبلاغات التي لها صفة تنظيمية عامة والمقترحة من الدوائر المختصة، وإجراء التنسيق الضروري بينها وذلك قبل اعتمادها حسب الأصول؛
- ✓ دراسة تنظيم العمل في الدوائر والأقسام وتوزيعه بين الموظفين، وعما إذا كان ملاك الدائرة يتناسب مع العمليات التي يجريها، وهل هناك عناصر ضعيفة بين الموظفين ومدى تأثير ذلك على سير العمل؛
- ✓ دراسة فعالية جميع دوائر وأقسام البنك، والتأكد من مدى توافق التعليمات مع طبيعة الأعمال، والعمل على تطويرها، وتحسين أساليب العمل المعمول بها، والطرق الآلية التي تتلاءم مع مقتضيات التطور التقني والفني؛
- ✓ مراقبة وتدقيق حسن تطبيق نظام الموظفين والتعليمات المتعلقة بذلك ولا سيما من حيث العطل الإدارية والإجازات المرضية، ونفقات المعالجة الطبية التي يتحملها البنك، وغيرها من الأمور الإدارية المرتبطة بشؤون العاملين في البنك.

2.3. برنامج تدقيق كل نفقات وواردات المؤسسة البنكية:

تقوم دائرة التدقيق الداخلي فيما يخص تدقيقكلنفقاتوواردااتالمؤسسةالبنكيةبما يلي (عبد الله، 2012، ص ص: 165-166):

- ✓ تدقيق وفحص النفقات النثرية تدقيقا لاحقا بعد تأديتها ونفاذ سلفتها.
- ✓ تدقيق وفحص أوامر دفع السلف أو رد الأمانات أو الاقتطاعات الجارية قبل تأديتها.
- ✓ تدقيق وفحص جميع السجلات والبطاقات التي تمسكها الأقسام المختصة بدفع النفقات بغية التأكد من انتظامها وصحتها.
- ✓ تدقيق نسبة من نفقات الإستثمار التالية: الفوائد المدفوعة؛ العمولات المدفوعة؛ فروق عمليات العملات الأجنبية؛ المخصصات؛ نفقات الأموال الخاصة بالبنك.
- ✓ تخضع واردات البنك الإدارية والاستثمارية التالية إلى تدقيق لاحق:
  - استرداد نفقات عامة؛
  - الغرامات النقدية المفروضة بموجب القوانين والأنظمة؛

- أرباح العملات الأجنبية؛
- إيرادات محفظة الأوراق المالية؛
- ايردات الأموال الخاصة بالبنك.

✓ تدقيق النفقات الإدارية والتأسيسية التالية تدقيقا مسبقا وشاملا:

- الرواتب والتعويضات وبدل العمل الإضافي؛
- نفقات السفر والانتقال؛
- الإيجارات؛ التأمين؛
- اللوازم والقرطاسية والمطبوعات والاشتراكات في الصحف والمجلات؛
- إصلاح وصيانة الموجودات؛
- الضرائب والرسوم المالية؛
- النفقات المختلفة؛
- الأثاث والأدوات والآلات وغيرها.

3. 3. برنامج التدقيق المحاسبي والمالي للمؤسسات البنكية:

تقوم دائرة التدقيق الداخلي فيما يخص التدقيقالمحاسبيوالماليللمؤسساتالبنكيةبما يلي (عبد الله، 2012، ص ص: 163-165):

✓ التأكد من إعداد كشوفات المطابقة في حينه؛

✓ مراقبة تسديد الحسابات المؤقتة ومتابعة تصفيتها؛

✓ دقة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع المراسلين في الخارج؛

✓ تدقيق محفظة الأوراق المالية والسجلات الخاصة بها؛

✓ تدقيق الميزانية العامة قبل إحالتها للمدققين الخارجيين؛

✓ متابعة تحصيل عوائد الاستثمارات والفوائد في مواعيدها؛

✓ متابعة تحصيل واستيفاء القيم والأموال العائدة للبنك في تاريخ استحقاقها؛

✓ التيقن من أن حسابات العملاء تسمح بتنفيذ العمليات اليومية الجارية بشأنها؛

✓ تدقيق التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء ومتابعة تسديدها وفق شروط منحها؛

✓ التأكد من أن الأوراق الثبوتية الخاصة بالمعاملات المدققة تشكل مبررا كافيا لتنفيذها؛

✓ تدقيق الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، والسحوبات المستندية الصادرة والواردة؛

✓ تدقيق الحوالات الصادرة والواردة والتحقق من أسباب عدم التنفيذ في حال وجودها وتلافها؛

✓ تدقيق العمليات المصرفية المتعلقة بحسابات العملاء بالعملة المحلية والأجنبية من كافة الوجوه؛

✓ التأكد من حسن انتظام العمل وسلامته وبساطته ومرونته وسرعة إنجاز الأعمال القيدية والحسابية في أوقاتها؛

✓ تدقيق الميزانية وموازين المراجعة، والبيانات والكشوفات الأخرى، والتأكد من أنها تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنك؛

✓ التيقن من مقارنة تسمية وأرقام الحسابات العائدة للعمليات المنفذة مع التسميات والأرقام المقررة في المنهاج المحاسبي؛

✓ التأكد من أن المستندات والوثائق والقيود والجداول المحاسبية تحمل تواقيع الموظفين المسؤولين عن العمليات المالية؛

- ✓ إجراء العمليات الحسابية الضرورية للتأكد من أن العمليات المصرفية تنطبق على التعريفات المقررة؛
- ✓ تدقيق عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، والأسعار المطبقة بشأنها، والتأكد من سرعة تنفيذها طبقا لأوامر العملاء، وقيدها حتى اليوم المحدد لدى المراسلين؛
- ✓ تدقيق نسبة معينة من القيود والجداول المحاسبية اليومية الصادرة عن مختلف الدوائر والأقسام للعمليات المنفذة بغية التأكد من تنظيمها وفقا للأصول النافذة المفعول؛
- ✓ فحص وتدقيق ومراجعة حسابات البنك مع مراسليه في الخارج بجميع أنواعها، وتقابل القيود المثبتة في هذه الحسابات مع الإشعارات وكشوف الحسابات الواردة من المراسلين، ويجب أن يبرز هذا التدقيق القيود المعلقة التي تنحصر بالعمليات قيد التنفيذ أو في الطريق، كما يتم متابعة تسوية القيود المعلقة؛
- ✓ تدقيق جميع السجلات المحاسبية والبطاقات بصورة دورية وعلى سبيل الاختبار وذلك بمطابقة العمليات المثبتة في هذه السجلات والبطاقات مع مستندات القيود المحاسبية بغية التأكد من صحة ودقة ترحيل إدخال القيود فيها، ويؤشر المدقق على وثائق العمليات التي يتم مطابقتها في السجل أو البطاقة إشعارا بإجراء عملية التدقيق.

3. 4. برنامج التدقيق والفحص المادي لموجودات المؤسسات البنكية:

تقوم دائرة التدقيق الداخلي فيما يخص التدقيقوالفحصالماديلموجوداتالمؤسساتالبنكيةبما يلي (عبد الله، 2012، ص ص: 162-163):

- ✓ التدقيق في الضمانات العينية المقدمة للبنك؛
- ✓ تدقيق وفحص الأسناد والوثائق المودعة لحساب الغير؛
- ✓ تدقيق وفحص محتوى محفظة الأوراق المالية من أسهم وسندات؛
- ✓ جرد الأثاث والمفروشات وموجودات المستودعات من اللوازم والقرطاسية؛
- ✓ فحص وجرد أية أموال أخرى تقتضي الضرورة جردها والتحقق من وجودها؛
- ✓ فحص الوثائق المستندية الواردة والعائدة للاعتمادات المستندية، ووثائق الشحن الواردة برسم التحصيل؛
- ✓ فحص وجرد الأوراق الورقية والمعدنية، والمسكوكات الموجودة بعهدة أمناء الصناديق، والسلف، والغرف المحصنة للمركز والفروع، سواء منها بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية.

4. خاتمة:

سعيا من المؤسسات البنكية إلى تجسيد مختلف أصناف ومستويات الرقابة على جميع أنشطتها وأعمالها بغية تحقيق الأداء البنكي وتفادي المخاطر البنكية، فإنها تجسد الرقابة بجميع أصنافها ومستوياتها والتي من أبرزها نجد لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي، هذا الأخير يكون داخل الجهاز التنظيمي للمؤسسات البنكية.

إن التدقيق الداخلي يعتبر بمثابة أداة رقابية فعالة تمارس داخل المؤسسة البنكية على مستوى دائرة التدقيق الداخلي والتي يمكن من خلال خطة عملها الدائمة والدورية اكتشاف الاختلالات والانحرافات لأنشطة وأعمال المؤسسة البنكية وبالتالي تساعد على تصحيح المسار والتوجيه نحو أداء أفضل وإدارة المخاطر البنكية والحيلولة دون وقوعها أو التقليل من حدتها.

فدائرة التدقيق الداخلي تجسد الإدارة الرشيدة في المؤسسات البنكية من خلال التأكيد على القيم والأهداف المعلنة للمؤسسة البنكية والتأكيد على أهمية وضرورة المساءلة والمحاسبة وكذلك السعي للمحافظة على هذه القيم والمتمثلة بالإبقاء على المؤسسات البنكية في طليعة المؤسسات الرائدة في الاقتصاد.

✓ قائمة المراجع:

1. عبد الله، خالد أمين. (2012).**التدقيق والرقابة في البنوك**.الطبعة الأولى. الأردن: دار وائل للنشر.
2. عبد الله، خالد أمين. (2004).**علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية**. الأردن: دار وائل للنشر.
3. المطارنة، غسان فلاح. (2006).**تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**.الطبعة الأولى. الأردن:دار المسيرة للنشر.
4. ديب، إيهاب. ورضوان، مصطفى. (2012).**أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية – دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**-.رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.
5. البجيرمي، شادي صالح. (2010-2011).**دور المراجعة الداخلية في إدارة المصارف (دراسة ميدانية في المصارف السورية)**. مذكرة ماجستير في المحاسبة. سوريا: جامعة دمشق.
6. التدقيق الداخلي في البنك إداريا.**جمعية البنوك في فلسطين**. الموقع الإلكتروني: http://www.abp.ps
7. التدقيق الداخلي في البنك وظيفيا.**جمعية البنوك في فلسطين**. الموقع الإلكتروني: http://www.abp.ps
8. دائرة التدقيق الداخلي.**البنك المركزي الأردني**. الموقع الإلكتروني: http://www.cbj.gov.jo